الوضع في المحاكم النظامية في الضفة

* نقص كبير في الموظفين والقضاة
* تراكم آلاف الشكاوي والقضايا * «المشايخ» يرون في المحاكم مرتعا

آلاف المواطنين من الضفة العربية ، ياتون المحاكم يوميا .. نفس الوجوه نفسها تكرر رؤيتها هناك كل يوم .. يتاطو في الممر في عصابهم شيء ما يجري في هذه المحاكم .. فماذا يجري ويحدث هناك ؟؟

سنعرض فيما يلي جزءا من ذلك للقارئ ، لكي يرى هذه الدوائر وخدماتها للمواطن في الضفة العربية ومدى عنايته سلطات الاحتلال بذلك

أقسام المحاكم

تنقسم المحاكم النظامية في الضفة ، الى درجتين ، الصلح والبداية ، ثم الاستئناف والعدل العليا ، وهذه الاخيرة حلت محل محكمة النمسز ، الرقيب على قرارات محكمه الاستئناف ، لكن مهام محكمة العدل العليا ، توكل في العادة لقضاء محكمة الاستئناف والاثنان مقرهما رام الله .

يجري العمل في كافة المحاكم النظامية بالقانون الاردني ما قبل ١٩٦٧ ، دون التعديلات التي طرات عليه بعد ذلك ، وكذلك بالمناشير العسكرية التي تصدر بين الحين والاخر ، معدلة او ملغية او مضيفة الى مواد القانون الاردني .

نقص الموظفين

والمحاكم النظامية في الضفة ، تعاني في غالبيتها من نقص كبير في القضاة ، المدعين العامين والموظفين على سائر درجاتهم .

محكمة صلح رام الله ، تفتقد الى مدعي عام ثابت ، حيث ينتدب مدعي عام بيت لحم ، للعمل فيها يومين في الاسبوع ، وهو نفسه قاضي صلح في اريحا لمدة يومين ايضا . رئيس محكمة بداية الجنوب برام الله ، هو الثابت الوحيد من بين الثلاثة قضاة ، والاحران باتيان من الخليل ، واذا ما تاخر احدهما لسبب ما ، يسدب احد قاضي صلح رام الله بدلا منه

هذا بالاضافة الى ان احد القاضين كثيرا ما يسدب لعمل مدعي عام ، عند تعب المدعي العام ، بسبب استغاله في سب لحم او اربحا او لاي سبب آخر .

كذلك فان قضاء محكمة بداية رام الله ، وسبب النقص في قضاة محكمه بداية الخليل يعملون في الخليل كل يوم اربعاء .

اما محكمة الاستئناف وهي المحكمة الوحيدة في الضفة ، كما اسلفنا ، ونظرا لوجود قاضيين نابلس فقط فيها ، فان احد قضاة نابلس ، ينتدب للعمل فيها يوما او يومين في الاسبوع . وهذا يعني تعطيل المحكمة ثلاثة او اربعة ايام في الاسبوع ، اضافة الى العطل في نابلس .

لا يخفى ان هذا النقص والانتدابات المتبادلة ، يسبب تعطيل النظر في قضايا المواطنين ويلحق اضرارا كبيرة بهم ، وعلى سبيل المثال فان القضايا المقدمة لمحكمة الاستئناف ، كثيرا ما ترحا لسنة اشهر وحتى لسنة قبل البت فيها ، بسبب كثرة القضايا المحالة الى هذه المحكمة من جانب ، وتعطيل عملها من جراء نقص القضاه من جانب آخر .

عمل محاكم الصلح

والوضع اسوا كثيرا في محاكم الصلح ، في رام الله ، كما قلنا ، اثنان من قضاة الصلح يطرح عليهما يوميا اكثر من خمسين قضية بين حقوقية وجزائية ، توزع مناصفة بينهما — لواء رام الله يشمل ١١٤ قرية ومدينة واربع مخيمات — وبديهي ان تتعطل القضايا ايام انتداب احد القاضيين للعمل في محكمة البداية . هذا بالاضافة الى وجود موظف واحد ينادي على القضايا للقاضيين ، ودوان القلم لا يوجد فيه سوى رئيس القلم الذي يكون دائما مشغولا في ترتيب محالفات السير ، والتي تصل الى اكثر من ثلاثين قضية يوميا .

وفي الاوضاع العادية يفترض ان يكون هناك قاض متفرغ لمخالفات السير وزحم الطريق وتوقيع الابتدعاءات والتصاريح المشفوعة بالقسم ، والترحمات وقضايا الاحداث ، ولكن كل ذلك من مهام قاضي الصلح ، وفوقه النظر في قضايا الاموال الاميرية .

من الواضح ان الحل العادي ، الذي يلجا له قاضي الصلح ، هو تاجيل القضايا .

وهكذا فان القضية غالبا ما تاخذ سنتين او اكثر حتى تنتهي . ولتتصور وضع قضية تطالب بمبلغ من المال ، او شيك بدون رصيد ، فان قيمة المبلغ تهبط الى الربع على الاقل قبل ان تنتهي القضية . هذا اذا سارت الامور في الاستئناف بدون بطء ، وهو مستحيل نظرا للوضع القائم حاليا فيها .

ونتيجة لتجربة الناس المريرة ، ومعرفتهم لمجريات الامور في المحاكم ، كثيرا ما يلجاون الى المصالحة العشائرية ، فذلك اوفر للجهد واقرب الى الحصول على جزء من الحق .

وبعض القضاة يسمحون للمشتكي باللجوء لدائرة الاجراء للتنفيذ في حالات الخلاف على كمبيالة او سند دين ثابت ، دون الرجوع للقضاة ، فالجلسات والمرمطة ، وفي حال حصول دائرة الاجراء على المبلغ تقوم بتسليمه لصاحبه في وقت قصير جدا ، ولكنها تخصم مالا يقل عن خمس المبلغ حسب ما تقرره القانون .

العمل في محكمة الاستئناف برام الله كما قلنا ، هي المحكمة الوحيدة في الضفة ، وعملها البت في كافة القضايا المسنافة من كافة محاكم الضفة ، ويعني ذلك تحويل اكثر من ١٠٠ قضية لها ، صلحا او بدايه ، حقوق او جزاء ، وبسبب نقص القضاه وعمل المحكمة يومين او ثلاثة في الاسبوع ، فان لكل القضايا مددا طويلة ، وهي النتيجة الحتمية والمنطقية ايضا .

لكن الاهم هو ان قرارات هذه المحكمة لا رحمة فيها ، بسبب عدم وجود محكمة تميز تدقق وتراجع قرارات هذه المحكمة ، وبصبح القرار الخطا قدرا لا برد ، حيث لا رقيب سوى ضابط العدلية ، وحيث ان انفراد هذه المحكمة بكافة القضايا المسنافة يفسح المجال امام المتظلمين ، للطعن في نزاهة قراراتها .

القرارات

هناك قرارات تلاقي الاهمال من قبل الدوائر مثل دائرة السير ، حيث يحصل الشخص على قرار من محكمة الصلح ، يقضي بعدم مسؤوليته عن الحادث الذي وقع — اصطدام او — دهس — او بعد تصديق القرار وابرازه امام دائرة السير من اجل اعادة رخصة السياقة ، يلقى بالقرار في سلة المهملات ويؤمر بسحب الرخصة حسب المزاج ، بحجة عدم الاعتراف بالمحاكم المدنية .

وهناك امر هام ، وهو عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن محاكم الضفة الغربية ، في داخل القدس او اسرائيل ، ضد من يقوم بجريمة او بدفع مبلغ من سكان القدس او اسرائيل اذ لا يمكن تنفيذ القرار ضدهم ، بالحبس او غيره ، بحجة انفصال القضاء ، ولا تملك شرطة الضفة صلاحية العمل في القدس او اسرائيل ■

مشاكل طلاب معهد طولكرم الزراعي بحاجة إلى حل سريع

في لقاء مع بعض طلبه معهد طولكرم الزراعي ، ابدوا تذمرا حول بعض القضايا ، واوضحوا بان لديهم امل ان يتفهم العميد الجديد ظروفهم ومشاكلهم حيث تسلم عميدا للمعهد هذا العام الدكتور محمد زهدي غزالة بعد احالة الدكتور سليم الناشف على التقاعد

وقد لفت الطلبة نظرنا الى حظر ادارة المعهد على اي طالب الاتصال بالصحف ، وكل من يتصل من الطلبة بالصحف يعتبر مفصولا ورغم هذا كان لا بد من الاستماع لما يعرضه الطلبة من قضايا .

وعن الفروع التي يضمها اجاب الطلبة بان للمعهد ثلاثة فروع دراسية وهي الفرع العلمي يضم تخصصات العلوم والرياضيات ، والفرع الادبي ويشمل التخصصات الادبية اضافة للفرع الزراعي ومدة الدارسة في المعهد سنتان لمختلف التخصصات بعد ان كانت الدارسة في الفرع الزراعي لمدة ثلاث سنوات فقد تم تقليصها من العام الماضي وقبول الطلاب في الفرع الزراعي لمدة سنتين دراسيتين .

وذكر الطلبة ان مجموع طلاب المعهد حوالي ٣٠٠ طالب للسنتين الاولى والثانية .

وعن الرسوم اوضح الطلبة بان القسط في العام الماضي كان للطالب في القسم الداخلي ٣٠٨٠ ليرة اسرائيلية منها ٦٤٠ رسوم للمعهد ٢٤٤٠ ليرة كقسط اعاشة

ويدفع الطالب الخارجي ٦٤٠ ليرة كرسوم للمعهد واذا اراد ان يكون طعامه على حساب المعهد فيدفع مثل الطالب الداخلي ولكن لا يعطى سكن داخلي . وقد تضاعفت الرسوم هذا العام حيث اصبحت ٦٠٠٠ ليرة اسرائيلية .

وابدى بعض الطلبة ضيقهم من عدم تقدير ظروفهم بالنسبة للرسوم حيث اكدوا ضرورة بحث ادارة المعهد ومجلس اتحاد الطلبة لظروف بعض الطلاب المحتاجين للاعفاء من الرسوم .

كما ابدى الطلبة تذمرهم بسبب عدم وجود صلاحيات لمجلس اتحاد الطلبة المحاصر الذي تشترط عليه الادارة ان يكون ممثلا للطلاب امام الادارة فقط في حين ان الادارة دائما تتجاوزه في حل مشاكل الطلبة ويمنع من ممارسة اي نشاط بدون اذن مسبق من الادارة وتشترط ان تكون نشاطاته مقصورة داخل المعهد في الوقت الذي يرى الطلبة ضرورة التعاون. مع المؤسسات الطلابية الاخرى في المعاهد والجامعات في الضفة الغربية بالاضافة لحرمان المجلس من حقه في جمع اي تبرعات لمساعدة الطلاب المحتاجين وحتى يحظر على مجلس الاتحاد التدخل في هذا الموضوع ، والمساعدة رهن بورقة من الشؤون الاجتماعية تشهد بان الطالب محتاج ويعتبر الطلاب ان هذه طريقة غير سليمة .

ويذكر الطلبة ان طريقة انتخاب اعضاء اللجان بما فيهم اعضاء مجلس اتحاد الطلبة تتم بانتخاب عضوين عن كل صف وحتى بطريقة تدل على عدم الاهتمام وشكلية النشاط الطلابي — حيث ان الانتخاب على مستوى صف واحد لا يساعد في المشاركة من غالبية الطلبة في النشاطات الضرورية ويؤكد الطلبة ان هذا التقسيم يضعف الرابطة الطلابية بين طلاب المعهد ، ولا يفتح المجال امام الطلبة الاكفاء .

ومن لجان المعهد كما يذكر الطلبة لجنة الطعام ولجنة الصيانة ولجنة الجمعية التعاونية ولجنة الرياضة وجميعها تنتخب على مستوى كل صف لوحده .

ومن الواضح ان المجلس ليس له اية نشاطات على صعيد الحركة الطلابية في الضفة فهو يكاد يكون معزولا تماما ، ويضيف الطلبة برغم ان المجلس يستوفي رسوما من كل طالب مقدارها ١٠٠ ليرة اسرائيلية الا انها تنفق على امور هامشية وطبعا طالما ان مجلس الاتحاد يتم اختياره بطريقة لا تسمح له بالمشاركة الحيوية في قضايا الطلاب فلامناص من تصدر الامور الهامشية على القضايا الاساسية .

وذكر بعض الطلبة انهم يضطرون للعمل بعد الدراسة حتى يوفروا نفقاتهم الدراسية ، وان بعض الطلاب يعملون في مزرعة لاحد الاساتذة ويتقاضون اجرا مقداره ٢٠ ليرة اسرائيلية على الساعة حيث يعمل الطالب ما معدله ٣ — ٤ ساعات يوميا ويصل عدد الطلبة العاملين في المزرعة في بعض الاحيان ٢٠ طالبا من سنوات مختلفة .

وعن الخريجين الجدد فذكروا ان خريجي فرع العلوم يتم تعيين بعضهم ولكن فروع الاداب فهم كبقية المعاهد يعانون من مشكلة ايجاد عمل وظيفي واغلبهم يتحولون الى عمال ، وعن خريجي الزراعة لهذا العام فان تغيير نظام المعهد من ثلاث سنوات الى سنتين جعل طلاب صفين يتخرجون معا هذا العام وحتى يذكر انه لم يتم تعيين احد منهم .

ويتذمر الطلبة من اكتظاظ السكن حيث يوجد في الغرف الصغيرة ١٦ سريرا تقريبا ، كما ويتذمرون من عدم حل مشكلة الخبز التي اضرب الطلاب بشانها في العام الماضي حيث يصل الخبز يوم الخميس ليسد حاجة المعهد لثلاثة ايام الخميس والجمعة والسبت ، رغم احتجاج الطلاب على الخبز الذي يتناولونه جافا يوم السبت حيث لا توجد امكانية لحفظه بشكل مناسب داخل المعهد ومن المعروف ان مشكلة خبز الخميس نالت العديد من الاحتجاجات من قبل الطلاب ■

من يوميات معلم باقصى

التام شمل العيلة الدرزية بتحادب اطراف الحديث ، وفي البداية كان حديثنا قطافا ، عن اوضاع المعلم المادية ، ثم اخذت تطغى على حواس المجتمعين الاخرى فتوقف علينا المسؤولون تحديدا وتركيزا وتواصلا .

في اثناء الحديث تساءل احد المعلمين وضعه العادي لنتبين مدى انعكاسه السلبي على وضعه المهني والحياتي بشكل عام .

قال : قبضت راتبي قبل يوم بيومين ، وقلت في نفسي : انها فرصة رائعة انجز فيها الوعود التي قطعتها على نفسي لاولادي وزوجتي ، شراء ثياب جديدة للعيد ، فقد مضى عليهم فترة كثيرة لم يفرحوا فيها بالعيد ، جمعت العائلة وتحاسبنا بالعيد ، وكنت حريصا اثناء عملية الشراء ان نبتاع ارخص انواع القماش ، مع هذا كانت حصيلة الدفع ما يقارب نصف راتبي اذ لم يبق معي سوى ثلاثة الاف ليرة دفعت منها الف ليرة تسديدا لدين سابق ، واشترينا بالف اخرى طحينا وبرغلا وبيتية معينة ، ولم يبق معي سوى الف ليرة .

بعد العيد حضر الينا موظف شركة الكهرباء ليقذف في وجهي بفاتورة الكهرباء ، قلت له وجهي املك فلوسا في الوقت الحاضر ، من اين اوفر لكم المبلغ .. اصبروا الى آخر الشهر ..

قال بلهجة منقطعة متورة : عليك ان تدفع قيمة الفاتورة خلال اسبوعين ، والا فسنلجا الى قطع التيار ..

ويسترسل زميلنا في الحديث بمراره .. لا اكتمكم سرا ، لم يبق معي الان سوى خمسمئة ليرة ، ولما يمض من الشهر الحالي سوى عشرة ايام ، وانا في حيرة ، اني اعيش لحظة قلق قاتلة ، التيار مهدد بالقطع في اية لحظة ، وعندما سنحرم من النور الذي هو حق طبيعي للانسان ، والاولاد يطالبونني بمصروف يومي ، والخمسمئة ليرة في تلاشي مستمر .. الهم لا يفارقني ليل نهار .. حتى وانا في الحصة اثناء الدرس .. يحاصرني الهم فيثرد ذهني ، ويمتنع علي التركيز .. ذهني مشتت .. احس انني اخدع نفسي وامارس لعبة غير شريفة مع الطلاب ضميري يعذبني ، ووضعي يؤلمني انني لم اعد استطيع التوفيق بين وضعي العادي ووضعي المهني .. حاولت مرارا ان اقلص المصروفات لاقصرها على الحاجات الضرورية ، ومع هذا فالراتب يقصر حتى عن تلبية هذه الحاجات الضرورية ، احيانا اسال نفسي فاقول : التعليم مهنة وطنية ، علينا ان نؤديها على اكمل وجه ، ولو على حساب انفسنا .. اننا نربي اجيالا نقدر مسؤوليتنا تجاههم ، واحيانا اخرى عندما تلسعني سياط الجوع لا افكر فيهم اذ احصر التفكير في بطني وجيبي اذ من اين لبطر جائع وجيب خاوية القدرة على تطبيق المثل التربوية ، وانجاز المهام التعليمية بكفاية وجداره .. وينهي زميلنا حديثه فيقول : لا تلوموني على هذه الصراحة المرة ، فالفقر ملعون ، واخشى ان يوصلني الى حد الكفر بكل شيء ، وهذا ما احرص على تجنبه وتفاديه .

بقلم معلم

★